التّطبيق (5): تحليل نصوص من كتاب (الإيضاح في علل النّحو) للزّجاجي، وكتاب (النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة) لعبد الرّحمن حاج صالح.

النّص الأوّل: قال أبو القاسم الزجاجيّ (337هـ) في (باب القول في الإعراب، أحركة هو أم حرف): "قد قلنا إنّ الإعراب دال على المعاني، وإنّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه. فهو عندنا حركة، نحو الضّمة في قولك هذا جعفر، والفتحة من قولك رأيت جعفرا، والكسرة من قولك مررت بجعفر. هذا أصله ومِن المجمع عليه أنّ الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكّن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب. فلو كان الإعراب حرفا ما دخل على حرف. هذا مذهب البصريّين. وعند الكوفيّين أنّ الإعراب يكون حركة وحرفا، فإذا كان حرفا قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يُوجَد إلا في حرف. ثمّ قد يكون الإعراب سكونا وحذفا، وكذلك الجزم في الأفعال المضارعة، وحرفاً."

أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاج، الإيضاح في علل النّحو، ص72.

النّص الثّاني: قال عبد الرّحمن الحاج صالح في كتابه (النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة): "إنّ البنويين ينطلقون في تحليلاتهم من الكلام الخامّ المُدَوَّن في مدوّناتهم، وهو غير مفصول بعضه عن بعض. فيلجؤون إلى عمليتين يجرونهما معا، وهي التّقطيع بالاعتماد على الاستبدال (Commutation/ Segmentation) يقطّعون قطعة من الكلام فيختبرونها باستبدالها بقطعة أخرى، فإذا بقي الكلام كلاما مستقيما، حكموا على القطعة الأولى بأنّها وحدة من وحدات هذا الكلام، مثل: ذهب به/ كتب به/ ذهب إليه/ ذهب بك. فالعبارة الأولى تتكوّن من ثلاث وحدات لقابليّتها للاستبدال مع بقاء الاستقامة. أمّا أصحاب النّحو التّوليديّ (ونظريّة المكوّنات) فإنّهم يفترضون أنّ كلّ جملة تنقسم إلى تركيب اسميّ وتركيب فعليّ (Varb phrase/ Noun phrase) فهم ينطلقون من شيئين بالتّحكم الكامل: مفهوم الجملة بدون تحديد، وافتراض انقسامها بدون دليل في البداية وهو تحكّم محض كما قلنا.

أمّا النّحاة العرب المتقدّمون فإنّهم لا يفترضون شيئا؛ بل ينطلقون من واقع اللّفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه. فينظرون في الكلام الطّبيعيّ أي في المخاطبات العادية، في ما هو أقلّ ما يمكن أن يُنْطَق به من الكلام المفيد، فيكون ذلك بالنّسبة لكلام العرب قطعة صوتيّة مثل (كتاب) أو أيّ قطعة مماثلة كجواب لسؤال: ما بيدك؟ مثلا. وهذه القطعة هي في الوقت نفسه كلام مفيد وقطعة لفظية، لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا. وهذا ما يصفونه بأنّه: (ما يَنْفَصِل ويُبْتَدأ) ويختبرون هذه القطعة بحملها على قطع أخرى لها منزلتها؛ أي (تَنْفصِل وتُبْتَدأُ). فعبارات أخرى مثل:

(بكتاب) و(بالكتاب) و(كتاب كبير) كلّ واحدة منها يمكن أن تكون كلاما مفيدا، ولا يوقف على جزء منها. ثمّ يرتّبون هذه العبارات على أساس تفريعيّ؛ أي على أنّ بعضها أصل لبعض. والأصل عندهم هو ما يُبْنَى عليه، وبالتّالي ما ليس فيه زيادة. فالأصل هنا هو (كتاب) وتتفرّع عليه العبارات الأخرى الّتي هي مكافئة لها (=بمنزلتها) من حيث الانفصال والابتداء (=الانفراد) بإلحاقها ما يسمُّونه بالزّوائد، وهي أداة التّعريف، وحرف الجرّ على اليمين، والإعراب، والتّنوين إذا لم تدخل (ألــ) أو المضاف إليه، وأخيرا الصّفة. فكلّ هذه الزّوائد تدخل في حدّ الاسم. والزّيادة على الأصل هي نوع من التّحويل على حدّ تعبير اللّسانيات. فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحدة يحدّدها هذا التّحديد الإجرائيّ (=تحديد فيه عمليات تحويليّة). وتتحدّد في الوقت نفسه كلّ المكوّنات الّتي تتألّف منها هذه الوحدة (وسمّوها بعد سيبويه باللّفظة). فلكلّ جزء من اللّفظة موضع خاصّ، فأداة التّعريف لا تظهر إلا في الموضوع الأوّل على يمين الأصل، وبعدها حرف الجرّ. فالوظيفة النّحويّة تُحَدّد لنا بكيفيّة صوريّة. ثمّ إنّ الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه. فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا ممّا يدخل فيه.

هذا وقد تبيّن للنّحاة أنّ بعض الأسماء قد لا تقبل بعض الزّوائد فجعلوها أصنافاً. ووصفوا الّتي تقبل كلّ الزّوائد بالتمكّن والتّصرّف التامّ (متمكّن أمكن) وبعضها الّتي لا تقبل التّنوين وبعض الإعراب بغير المنصرف، والّتي لا تقبل أيّ زيادة بالبناء (على صيغة واحدة) وهي الضمائر وبعض الظروف وغيرها. وينبغي ألا نخلط بين هذا التّحليل الصّوريّ النّاجع بالتّحليل الدّلاليّ. إلا أنّ النّحاة يخصّصون لكلّ موضع دلالته الوضعيّة (أي الّتي وُضِعَت له في الأصل) فهذا المثال هو قاعدة صوريّة لتحليل المعنى (الوضعيّ) ولا يلجؤون أبداء إلى الدّلالة في التّحديد اللّفظيّ أو الصّوري للوحدات." ولذلك قالوا بأنّ اللّفظ هو الأوّل. أمّا إذا صار المعنى الوضعيّ معنى آخر كما في المجاز، فيكون لهذه الظّاهرة طريقة أخرى في التّحليل، وترجع إلى البلاغة كما سبق أن قلنا."

عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص73–76.

السّؤال– حلِّل النَّصَّين بناء على ما درست في المحاضرة؟